UN LIBRARY
UN/SA COLLECTION

PROVISIONAL
A/C.5/SR.1771
17 February 1976
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

الدورة الثلاثون

اللجنة الخامسة

محضر موجز مؤقت للجلسة السبعمائة والحادية والسبعين بعد الألف

المنعقدة بالمقر في نيويورك
يوم الاثنين ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٥ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :	السيد توماس	(ترينيداد وتوباغو)
ثم :	السيد ماتسيكو	(جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)
المقرر :	السيد ابو الغيط	(مصر)
رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية :	السيد مسيلي	

المحتويات/ . .

ينبغي تقديم التصحيحات المراد ادخالها على هذا المحضر باحدى لغات العمل في الجمعية العامة ، ويفضل أن تكون بنفس لغة النص المراد تصحيحه . كذلك ينبغي ارسال التصحيحات بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332 مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٧ شباط/فبراير ١٩٧٦ ، فان آخر موعد لقبول التصحيحات سيكون ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧٦ .

ويرجى من المشتركين في المناقشات أن يتقيدوا بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

المحتويات :

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (تابع)

(أ) تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

(ب) تقارير الأمين العام

الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦-١٩٧٩ (تابع)

التقديرات المنقحة للباب ١٢ (تابع)

تقديرات منقحة ناشئة عن قرارات مجلس التجارة والانماء في دورته الاستثنائية السادسة وفي الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة .

المشاكل المالية للأمم المتحدة (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٢٥ .

نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/L.1287) (تابع)

(أ) تقرير مجلس الصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة

(ب) تقارير الأمين العام

الرئيس : قال انه نتيجة للمشاورات حول الفقرتين ٢٦ و ٢٧ من مشروع تقرير اللجنة عن نظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة (A/C.5/L.1287) فقد تم الاتفاق على أن تبقى الفقرة ٢٧ كما هي وأن تعقبها فقرة جديدة هذا نصها :

" أبدى عدد من الوفود شكه في مشروع القرار على أساس أن الاجراء المنصوص عليه لتعيين أعضاء المجلس لا يقتضي مراعاة عامل الجنسية، وعليه فان الشكل الذى قدم فيه المجلس المعلومات في الدورة التاسعة والعشرين والدورة الحالية مناسب . ولا يمكن التوقع بأن يعين أو ينتخب أعضاء المجلس على أى أساس غير الكفاءة " .

وأضاف أنه ستتم اعادة ترقيم الفقرة اللاحقة وأن التصويت الوارد في الوثيقة A/C.5/L.1287/ Corr.1 لم يعد ينطبق .

ومضى قائلا ان عدة وفود قد استفسرت عن مركز توصية اللجنة الاستشارية بشأن الترتيبات المتعلقة بشمول أعضاء وحدة التفتيش المشتركة باستحقاقات الوفاة والعجز ، وهو الموضوع الذى تدور حوله الفقرة ٤ من الوثيقة A/C.5/1697 . وبما أن اللجنة الاستشارية قد أيدت (A/10374، الفقرة ٢) مقترحات لجنة التنسيق الادارية بشأن الموضوع فان ارجاء مسألة شمول أعضاء وحدة التفتيش المشتركة بالمعاشات التقاعدية الى الدورة الحادية والثلاثين لا ينطبق على مقترحات لجنة التنسيق الادارية هذه . وعليه فهو يقترح اضافة فقرة الى مشروع تقرير اللجنة تذكر أن اللجنة توافق على التوصية المقدمة من اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢ من تقريرها بشأن شمول أعضاء وحدة التفتيش المشتركة باستحقاقات الوفاة والعجز . فاذا لم يكن هناك أى اعتراض فانه يعتبر أن اللجنة تعتمد مشروع التقرير بصيغته المعدلة .

وقد تقرر ذلك .

السيزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ والخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٧٦—١٩٨٠ (تابع)

التقديرات المنقحة للباب ١٢ (A/10008/Add.26 ؛ و A/C.5/1715/Rev.1 ؛ و A/C.5/L.1292) (تابع)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان اللجنة الاستشارية عندما نظرت في مقترحات الأمين العام الأولية بشأن الميزانية البرنامجية قررت ارجاء النظر في التقديرات الخاصة بالباب ١٢ ريثما تقدم التقديرات المنقحة التي تأخذ بعين الاعتبار أثر اعلان ليما على برامج منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي والتغييرات الهيكلية اللازم اجراؤها لتنفيذ الاعلان . وذكر أن اللجنة الاستشارية قد أخذت بعين الاعتبار طلب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي اتاحة الفرصة له لتقييم احتياجات البرنامج والميزانية للمنظمة المذكورة في ضوء مقررات ليما . وعليه فقد أدرجت اللجنة الاستشارية في تقريرها عن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٧٦—١٩٧٧ (A/10008) المبلغ المؤقت الخاص بالباب ١٢ وقدره ٤٣٨٧٠٠٠ دولار ، وهو المبلغ الذي يمثل الاعتماد المنقح للمنظمة المذكورة للفترة ١٩٧٤—١٩٧٥ وذلك كما أعادت الأمانة العامة حسابه بمعدلات ١٩٧٥ مع مراعاة التضخم في الفترة ١٩٧٦—١٩٧٧ .

واسترسل قائلا انه يود أن يوضح نقطتين وذلك على الأخص حرصا على تفادي أي التباس فيما يتعلق بتوصيات اللجنة الاستشارية : فأولا ، لم توص اللجنة الاستشارية باجراء أية تخفيضات في التقديرات المقدمة من الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي عدا التخفيض المتعلق بمنصبي مساعد الأمين العام ؛ وثانيا ، ستكون محاولة ربط مستوى تقديرات الأمين العام بتحويل المنظمة المذكورة الى وكالة متخصصة أمرا مضللا اذ أن هذه المنظمة ستصبح وكالة متخصصة بعد انجاز التغييرات الدستورية اللازمة لا بسبب مستوى التقديرات الخاصة بميزانيتها .

وأردف قائلا ان تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008/Add.26) أكثر نقدا من تقاريرها عن أبواب أخرى من الميزانية البرنامجية . بيد أنه لا ينبغي أن يوحي ذلك النقد ان اللجنة الاستشارية لا تدرك احتياجات وأهمية منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي باعتبارها منظمة تضطلع بمهمة مساعدة

(السيد مسيلي)

البلدان النامية في جهودها الرامية الى تحقيق قسط أكبر من النمو في الصناعة والميادين المتصلة بها ؛ بل على العكس فان قرار اللجنة الاستشارية ارجاء النظر في التقديرات الأصلية انما يعود بالضبط الى ادراكها أهمية اعلان ليما بالنسبة للمنظمة المذكورة . ولذلك ينبغي اعتبار نقدها محاولة لتحديد مواطن الضعف في عملية وضع برامج وميزانية المنظمة المذكورة وهي المواطن التي لابد من علاجها اذا ما أرادت المنظمة مواجهة التحديات الجديدة التي تفرضها مقررات ليما . وأعرب عن خيبة أمل اللجنة الاستشارية ازاء التقديرات المنقحة للباب ١٢ (A/C.5/1715/Rev.1) : فهي لا تشير الى أى درجة قد تأثرت التقديرات باعلان ليما ، ولم تبرز صورة واضحة لمدى تأثير المناقشات التي جرت في وقت لاحق في مجلس الانماء الصناعي وفي الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة على التغييرات الهيكلية الحاصلة في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي أو على البرامج الموضوعة لتنفيذ اعلان ليما . وأعلن أن اللجنة الاستشارية لم تستطع أن تقوم ، بناء على التقديرات المنقحة أو الافادة التي قدمت لها شفويا ، بتقييم الطريقة التي يمكن فيها لاعادة تنظيم المنظمة المذكورة مساعدة هذه المنظمة على بلوغ أهدافها الجديدة .

ومضى قائلا ان تقديرات الأمين العام المنقحة تمثل زيادة قدرها ٨ ٦٤٧ ٠٠٠ دولار عن الاعتماد المنقح للفترة ١٩٧٤—١٩٧٥ . ووجدت اللجنة الاستشارية انه يكاد يكون من المستحيل أن تحللها بنفس الطريقة التي حللت فيها الأبواب الأخرى من الميزانية البرنامجية . وذكر أنه لم تتوفر أية معلومات عن كيفية تأثير اعادة تنظيم الأمم المتحدة للانماء الصناعي على اعادة توزيع الموظفين الحاليين والموارد الأخرى في مختلف الوحدات التنظيمية والبرامج ، وانه لم تجر أية محاولة لتحرير الموارد الاضافية المطلوبة من حيث المهام الجديدة الحقيقية التي ينبغي انجازها . واسترعى الانتباه الى ملاحظات اللجنة الاستشارية الواردة في الفقرات من ٨ الى ١٣ من تقريرها ولا سيما الى النتيجة المستخلصة في الجملة الأخيرة من الفقرة ١٣ .

وأوضح أن اللجنة الاستشارية تتناول في الفقرات من ١٤ الى ٢٤ الوظائف الاضافية المطلوبة فضلا عن النفقات العامة وتكاليف دعم البرامج الخاصة بانتاجية المشاريع الممولة من أموال برنامج الأمم المتحدة الانمائي . وأضاف أن التقديرات المنقحة تعطي الانطباع بأن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي واثقة من أنه سيتحقق معدل أعلى في انتاجية المشاريع في فترة السنتين القادمة وذلك بعدد

(السيد مسيلي)

أقل من الوظائف الممولة من الـ ١٤ في المائة التي يسددها برنامج الأمم المتحدة الانمائي باعتبارها نفقات عامة وبحجم منخفض من الدعم الاداري . وبالنظر الى أن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد قامت حتى الآن بتنفيذ عدد كبير من المشاريع الصغيرة التي يغلب عليها أن تتطلب من التكاليف العامة والدعم الاداري أكثر مما تتطلبه المشاريع الكبيرة . فمن الصعب أن يرى كيف ستستطيع المنظمة المذكورة تحقيق ذلك الهدف مالم يطرأ تغيير على طبيعة المشاريع المطلوب منها تنفيذها . ولاحظ أن اللجنة الاستشارية تقدر الحملة الرامية الى تحقيق الاقتصاد والفعالية وتأمل في أن تتحقق توقعات منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي فيما يتعلق بانتاجية المشاريع ؛ ولكن كما تلاحظ اللجنة في الفقرة ١٨ من تقريرها ربما تكون اعادة توزيع الموظفين والموارد الأخرى في منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي قد أدت ، بناء على الخبرة الماضية وفي ضوء أداء الميزانية البرنامجية للفترة ١٩٧٤—١٩٧٥ ، الى اعادة توزيع تلك الاحتياجات على مجالات أصبحت الحاجة فيها اليها أقل مما كانت في الماضي . وبيّن أن اللجنة الاستشارية قد وجدت صعوبة كبيرة في فهم الحكمة في الطلب المقدم للحصول على ثلاث وظائف بمستوى مساعد أمين عام ؛ فقد كان انطباعها ان ذلك الطلب مقدم كصفقة واحدة يمكن أن تقبل أو ترفض ، وبعبارة أخرى اما أن تقر الوظائف الثلاث جميعا أو أن لا يقر أي منها على الاطلاق . وقال انه لا الفقرة ١٢—٨ من التقديرات المنقحة ولا المعلومات المقدمة شفويا الى اللجنة الاستشارية تبيّن لماذا ينبغي خلق هذه الوظائف الثلاث في مكتب المدير التنفيذي وما هي المجالات المحددة لاختصاص ومسؤولية الذين سيشغلونها . واختتم كلمته بقوله ان اللجنة الاستشارية قد رأت ان الحجة القائلة انه ينبغي أن يكون بامكان المدير التنفيذي اسناد بعض مسؤولياته الى مسؤولين آخرين بغية زيادة فعالية ادارة برامج منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي حجة معقولة ، ولكنها لم تر أي سبب يمنع من بلوغ ذلك الهدف اذا لم تخلق سوى وظيفة واحدة على مستوى مساعد أمين عام . ولهذا فقد أوصت باجازة وظيفة واحدة من هذه الوظائف لمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي .

السيد بوعياد اغا (الجزائر) : قال ان وفده منزعج للالتباس الحاصل في التقديرات المنقحة التي لا تبلغ ذلك المستوى العالي الذي يمتاز به عمل شعبة الميزانية عادة . وأضاف انه ينبغي منح منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي الموارد التي تمكنها من أداء ما أوكل اليها في

(السيد بوعياد أغا ، الجزائر)

مؤتمر ليما من مسؤوليات جديدة . وأنهى كلمته بقوله ان وفده يطلب الى مدير شعبة الميزانية ايضاح كيفية نشوء الالتباس ، وهو يؤيد البيان الذى أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية تأييدا كاملا .

السيد اويدراغو (فولتا العليا) : قال ان وفده يشعر بخيبة أمل ازاء التقديرات المنقحة وتقرير اللجنة الاستشارية لأن أيا منهما لا يقيم صلة واضحة بين التقديرات المنقحة واعلان وخطة عمل ليما .

ومضى قائلا انه لو كانت الظروف مختلفة ، لرحب بتخفيض الوظائف الاضافية المطلوبة في الأصل وعددها ٥٧ ، الى ٥١ وظيفة كمحاولة لتخفيض الموارد البشرية المطلوبة لبرنامج محدد ، الا أن توقيت التخفيض غير مناسب . وذكر أن منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي ، كما هو مذكور في الفقرة ١٥-٢٢ من تقرير الأمين العام عن أداء ميزانية وبرنامج الأمم المتحدة لفترة السنتين ١٩٧٤-١٩٧٥ (A/10035) ، قد اضطرت الى أن تمول من اعتمادات الميزانية العادية للوظائف الشاغرة ، وظائف كان ينبغي تمويلها من أموال النفقات العامة لو كانت تلك الأموال متوفرة . وعليه فان من غير الحكمة ، فيما يبدو ، تخفيض عدد الموظفين العاديين الى أن يصبح مستقبل المنظمة المذكورة واضحا . ولاحظ أن اللجوء المتزايد الى الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء لن يكون مشكلة شريطة أن يطبق المقرر الذى اتخذته اللجنة الخامسة في الدورة التاسعة والعشرين (A/9950 ، الفقرة ٣٠) تطبيقا مرنا . وبالنظر الى ماجاء في الفقرة ١٥-٢٢ من أن الوفورات الحاصلة فيما يتعلق بالخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء الخاصة انما مردها الصعوبات التي ووجهت في تدبير الموظفين ، فمن الأحرى أن تبدو التخفيضات في عدد الموظفين الدائمين أقل حكمة . ومع ذلك فان وفده لا يزال يثق تمام الثقة بمنظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي وانه سيعود الى تناول المسألة بمزيد من التفصيل .

واختتم كلمته بقوله ان اللجنة الخامسة ليست في مركز يمكنها من أن تقرر الى أى حد ينعكس اعلان وخطة عمل ليما في التقديرات المنقحة ، وان كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تؤيد توصيات اللجنة الاستشارية . وأشار الى أن وفده والمقدمين الآخرين لمشروع القرار A/C.5/L.1292 لا يهمهم مبدأ النمو بقدر ما يهمهم تنفيذ مقررات ليما . وتحقيقا لتلك الغاية فان الأمين العام محق في طلب معدل

(السيد اويدراغو ، فولتا العليا)

نمو أعلى من المتوسط في ميزانية ١٩٧٦—١٩٧٧ وذلك لأن اعلان وبرنامج عمل قد حظيا بتأييد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة ، وعليه فان جميع الدول الأعضاء ملتزمة بهما . وأعرب عن الأمل في أن يتم اعتماد مشروع المقرر باتفاق الرأى .

السيد غاريدو (الفلبين) : تساءل عما اذا كان الأمين العام قد أظهر على نحو صادق المبالغ التي تتطلبها منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي للخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء . وهو يعتقد أن التقديرات تقوم على تكاليف نموذجية سنوية قدرها ٣٦٠٠ دولار للخبير الواحد ، وان هذا المبلغ لن يبقى ثابتا حتى في عام ١٩٧٥ . وعلاوة على ذلك فقد وجد صعوبة في أن يقبل أن التكاليف العامة ستبقى على ماهي عليه في عام ١٩٧٤ ، بل ان من الممكن ألا تكون التقديرات المنقحة للتكاليف العامة صحيحة بالنظر الى قيام برنامج الأمم المتحدة الانمائي بتعليق بعض المشاريع التي يسدد بشأنها البرنامج المذكور تكاليف دعم البرامج الى منظمة الأمم المتحدة للانماء الصناعي . وطلب ايضاحا للفقرة ٣٥ من التقديرات المنقحة ، وهي الفقرة التي لا توضح بالضبط ما الذى يمكن أن يمول بموجب التكاليف المباشرة . وهو يود خاصة أن يعلم ما اذا كان يمكن تمويل المشاريع المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية على هذا النحو .

السيد بيرسون (بلجيكا) : قال ان الالتباس يسود التقديرات المنقحة في حين أن تقرير اللجنة الاستشارية يقتصر على طرح الاسئلة وان ملاحظاتها الواردة في الفقرتين ٦ و ٧ تدعو الى الايمان بتوصياتها دون اثارة الاسئلة حولها . وحيث ان معدل التضخم أخذ بوجه عام في الانخفاض فهو يوافق على ما تلاحظه اللجنة الاستشارية في الفقرة ٩ من ان سبب الزيادة المعزوة الى زيادة التضخم في الفترة ١٩٧٦ — ١٩٧٧ غير واضح . وانهى كلمته بقوله انه يبدو من الفقرة ٢٣ ان من المحتمل ان تبلغ النفقات العامة لدعم المشاريع حوالي ٥٠ في المائة من مجموع تكاليف تنفيذ المشاريع ؛ وان تلك نسبة هائلة .

السيد أبو الغيط (مصر) : أيد الملاحظات التي أبداها ممثل الجزائر ؛ وقال انه يأسف لان التقديرات المنقحة لا تعكس الاهمية التي يعلقها وفده على اعلان وخطة عمل ليما وانه يتطلع الى سماع ملاحظات الامانة العامة .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : قال ان الامانة العامة قد جدت في تقديم وثيقة تصف الطريقة التي يجرى فيها ادماج العناصر الناتجة عن مؤتمر ليما في البرامج القائمة فضلا عن اعادة التشكيل البعيدة المدى التي لابد منها . وأضاف انه قد تم انجاز العمل في فترة قصيرة للغاية وان النتيجة حتما غير كافية . وأعلن ان شعبة الميزانية تتحمل كامل المسؤولية الا انه ليس هناك مايمنع من أن تعمد الجمعية العامة في الدورة التالية الى النظر في وثيقة تتمشى تمشيا أكبر مع توقعات الدول الاعضاء .

واسترسل قائلا انه قد يبدو ان ماهو في الظاهر نمو معتدل وقدره ٢ر١ في المائة غير كاف لبرنامج للانماء الصناعي الا أن من الخطر النظر في معدل نمو عام ينطبق على باب كامل من الميزانية دون النظر كذلك في كيفية تفصيل ذلك المعدل . ولاحظ انه قد تم في التقديرات المنقحة منح منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي جميع الموارد التي طلبتها باستثناء الاموال الخاصة بالخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء ، وان هذا الاستثناء مرده القيود التي فرضتها الجمعية العامة على استخدام الخبراء الاستشاريين وأفرقة الخبراء . وقال انه اذا جرى التمييز بين النفقات الادارية والنفقات المباشرة تبيّن ان تكاليف هيئات اتخاذ القرارات قد انخفضت بنسبة ٢ر٢ في المائة وان

تكاليف المؤتمرات قد انخفضت بنسبة ٣ر٧ في المائة في حين أن مبلغ الاموال المخصصة للبرامج الموضوعية قد ازداد بنسبة ٦ره في المائة . وأوضح ان هذه الارقام ليست مضبوطة لان بعض التكاليف التي كانت تحمل في الميزانية السابقة للتكاليف الادارية تقع في التقديرات الحالية تحت باب البرامج الموضوعية . ومع ذلك فان من الواضح ان معدل نمو البرامج الموضوعية لا يمكن تجاهله أبدا . وفي حين أن التكاليف الادارية قد تبدو مبعثا للتفاؤل في ضوء الالتزامات الجديدة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، الا أن كل مافعلته شعبة الميزانية هو ان استجابت لرغبات المنظمة المذكورة ، التي رأت ان من الممكن تنفيذ مزيد من البرامج مع الحفاظ على نفس مستوى تكاليف الدعم أو خفضه .

وأشار ردا على سؤال طرحه ممثل الفلبين الى ان معدل تكاليف الخبراء الاستشاريين لما يعادل عمل شخص واحد لمدة شهر واحد في منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، كما هو مبين في الفقرة ٣٠ من تقرير الامين العام ، هو ٥٠٠٠ دولار ، وهو رقم أعلى من الرقم الذى ذكره ذلك الممثل . وفيما يتعلق بمصير الاعتمادات المرصودة للتكاليف العامة في حالة تخفيض البرامج التابعة لبرنامج الامم المتحدة الانمائي والتي ستتولى تنفيذها منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ، قال انه ستجرى بالطبع تخفيضات مقابلة في التقديرات . بيد انه أكد انه قد جرى اعداد التقديرات على اساس المستوى الذى إختط لأنشطة البرامج وان من المعقول أن يفترض انه سيجرى بالفعل تنفيذ البرامج المخططة .

ومضى قائلا انه فيما يتعلق بطرق حساب التكاليف العامة (A/C.5/1715/Rev.1 ، الفقرة ٣٥) فليس هناك اجماع بين الامانة العامة وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ومختلف الوكالات المنفذة على ماينبغي ، أو لا ينبغي اعتباره تكاليف لدعم البرامج .

وفيما يتعلق بملاحظات ممثل بلجيكا حول التضخم أوضح ان الزيادة الكبيرة بالقياس الى الاعتمادات المرصودة للفترة ١٩٧٤ — ١٩٧٥ ، في الاموال اللازمة لمواصلة برامج ١٩٧٤—١٩٧٥ مردها خطأ في التقدير وقع في حساب التكاليف المشتركة الخاصة بالموظفين . واختتم كلمته بقوله ان المعلومات التي توفرت بعد اعداد الوثيقة A/C.5/1715 قد حدت بالامانة العامة الى تنقيح تلك التكاليف ورفعها .

السيد بوعياد آغا (الجزائر) : قال ان مدير شعبة الميزانية قد اعترف في الواقع بأن الامين العام قد اضطر ، لانعدام الوقت الى وضع التقديرات المنقحة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي بصورة مستعجلة وعليه فان وفده يعتقد بان الامين العام لم يول العناية الواجبة لعامل جديد يؤثر في أنشطة المنظمة المذكورة الا وهو اعلان ليما . وفي ظل هذه الظروف فقد كان تقديم مشروع المقرر A/C.5/L.1292 أمرا حسنا .

ومضى قائلا ان الامانة العامة ، فيما يبدو ، قد تمسكت بحرفية المقرر الذى اتخذته اللجنة الخامسة في الدورة التاسعة والعشرين بشأن استخدام الخبراء الاستشاريين . وان وفده ، وان كان من الذين عمدوا في السنوات الاخيرة الى انتقاد الافراط في استخدام الخبراء الاستشاريين ، لينحو باللائمة على الامين العام لعدم تطبيقه مقرر اللجنة باستمرار . فقد كان الامين العام ، على سبيل المثال سخيا جدا ازاء استخدام برنامج الامم المتحدة لشؤون البيئة للخبراء . وبالاضافة الى ذلك فان هناك تناقضا بين الرأى المعرب عنه في الفقرة ٢٦ من تقرير الامين العام والفقرة ٢٧ التي يعترف فيها الامين العام بان الاجراء الفعال الوحيد أمام منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي هو الاعتماد على الخبراء الاستشاريين . ولاحظ انه ربما كانت عبارة " خبير استشارى" غير مناسبة في صدد منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي وان ثمة حاجة الى مصطلح جديد للاشارة الى الاستفادة من الخدمات التعاقدية من جانب تلك المنظمة . وأضاف ان الامين العام باختصار ، لم يول الاحتياجات الجديدة للمنظمة المذكورة عناية كافية ، وان اللجنة الاستشارية قد شكت ، لحسن الحظ ، في بعض نواحي تقريره تاركة بذلك الباب مفتوحا لتقديم مشروع المقرر A/C.5/L.1292 الذى من شأنه ان يعالج الحالة .

وفي الختام سأل عن عدد موظفي شعبة الميزانية الذين تم تعيينهم لدراسة تنفيذ اعلان ليما . وقال انه يظن انه قد اسندت المهمة الى أشخاص ثانويين لم يدركوا معنى اعلان ليما ادراكا كاملا .

السيد غاريدو (الفلبين) : سأل مدير شعبة الميزانية عن كيفية توصله الى الرقم ... ٥ دولار المعادل لتكاليف عمل خبير استشارى لمدة شهر واحد .

وقال ان مفهومه هو ان المبلغ الاقصى المسموح به لاتعاب الخبراء الاستشاريين هو

٤٠٠٠٠ دولار في السنة في حين ان الرقم المقدم من مدير شعبة الميزانية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي سيبلغ ٦٠٠٠٠ دولار في السنة .

السيد سيتهي (الهند) : قال ان وفده يؤيد أحكام مشروع المقرر A/C.5/L.1292 . وأضاف ان اعلان وخطة عمل ليما تشكلان نقطة تحول في جهود الامم المتحدة الرامية الى تشجيع الانماء الصناعي للبلدان النامية . وذكر ان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي كان يقصد لها ، منذ تأسيسها ان تصبح وكالة متخصصة . ولاحظ ان البلدان النامية قد أكدت من جديد ، في الدورتين الاستثنائيتين الاخيرتين للجمعية العامة ، ان خلاصها يكمن في التصنيع ، لان شروط تبادلها التجارى قد أصبحت غير مواتية على نحو متزايد في العقود الاخيرة ولان توزيع العمل الدولي القائم قد أصبح غير مقبول .

وقال ان وفده يلاحظ ان اللجنة الاستشارية لم تجد بعض المعلومات اللازمة في تقرير الامين العام . ويرى وفده ان المسألتين الرئيسيتين هما : الى أى حد تعكس اعادة تنظيم منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي المقترحة مقررات مؤتمر ليما وما هو النهج الذى ينبغي ان يتبع في مسألة الاعتمادات بغية البدء في تنفيذ أنشطة البرامج خلال الفترة السابقة لتحول منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الى وكالة متخصصة. وأشار الى ان مدير شعبة الميزانية قد قال ان نمو البرنامج الحقيقي لا ينعكس في الزيادة العامة لميزانية المنظمة المذكورة . ويعتقد وفده انه ينبغي للامين العام ، لدى اعداده التقديرات المنقحة للمنظمة المذكورة في السنة التالية ، ان يشاور الهيئات الحكومية الدولية المختصة مثل اللجنة الدائمة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ومجلس الانماء الصناعي .

وأكد انه لابد من البدء بتنفيذ اعلان ليما في أقرب وقت ممكن . وقال انه لا يمكن تحديد مجموع مبلغ الاعتمادات اللازم رصدها لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي الا بالنسبة للمستوى المنشود من أنشطة البرامج ، وان وفده يؤيد ، بالتالي ، الحل المؤقت المقترح في مشروع المقرر A/C.5/L.1292 .

واختتم كلمته بقوله ان وفده يدرك تمام الادراك ان استخدام الخبراء الاستشاريين قد أدى الى اساءة التصرف في بعض الحالات ؛ وهو يدرك ضرورة التحفظ في استخدام الخبراء الاستشاريين ولكن لديه بعض التحفظات بشأن فرض حد أعلى لذلك الغرض ، وخاصة في حالة

(السيد سيتهي ، الهند)

منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لانه ربما كان استخدام الخدمات التعاقدية الطريقة الوحيدة التي تستطيع فيها المنظمة المذكورة النهوض بأنشطتها .

السيد بونسي (بيرو) : قال ان الزيادة في ميزانية منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لا تتناسب ، فيما يبدو ، مع المسؤوليات الجديدة المسندة اليها باعلان ليما . وأضاف أن الاعلان قد اعتمد بأغلبية ساحقة من الدول الاعضاء وانه حظي بتأييد الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة . وعليه ينبغي فعل كل شيء ممكن لتيسير تنفيذه ، ويأمل وفده في ان يجرى تنقيح التقديرات الخاصة بمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في أقرب موعد ممكن وذلك مراعاة للاهمية التي تعلقها البلدان النامية على اعلان ليما .

وعليه ، قال ان وفده يقترح اضافة فقرة أخرى الى ديباجة مشروع المقرر A/C.5/L.1292 يكون نصها كما يلي :

" واذ تؤكد من جديد القرار ٣٣٧٢ (د-إ — ٧) المتخذ في الدورة الاستثنائية السابعة للجمعية العامة الذى يؤيد اعلان وخطة عمل ليما بشأن الانماء والتعاون الصناعيين " .

ولاحظ ان الغرض من هذا التعديل هو ان يقوم المجتمع الدولي ، من خلال الجمعية العامة ، بتأييد مقررات مؤتمر ليما .

ويقترح وفده كذلك اضافة عبارة " تنص على زيادة كبيرة " بعد " لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي " في الفقرة ٢ .

السيد غامبوا (فنزويلا) : قال ان وفده يستغرب ، في ضوء اعتماد اعلان برنامج عمل ليما ، لكون الامين العام لا يزال يستطيع تقديم تقديرات منقحة وصفتها بعض الوفود بأنها منظمة تنظيما رديئا . وأضاف ان اللجنة الاستشارية قد سلكت السبيل الممكن الوحيد لافتقارها الى المعلومات التي تستطيع ان تبني عليها تقييمها للتقديرات المنقحة المقدمة من الامين العام . وفي هذه الظروف ليس أمام وفده من خيار سوى ان يؤيد مشروع المقرر A/C.5/L.1292 والتعديلين المقدمين من وفد بيرو .

السيد كارانكو أفيلا (المكسيك) ، تؤيده السيدة دى زى (كولومبيا) : أيد التعديلين المقدمين من وفد بيرو وأعرب عن الامل في ان يقبلهما مقدمو مشروع القرار .

السيد أويد راغو (فولتا العليا) : تكلّم باسم مقدمي مشروع القرار فقال انهم يقبلون التعديل الاول المقدم من وفد بيرو ، الا أن التعديل الثاني غير مقبول لان كلمة " كبيرة " عرضة لتفسيرات متباينة . وأضاف انه لن تكون التقديرات المنقحة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي التي ستقدم في السنة التالية مقبولة الا اذا روعيت فيها جميع عناصر اعلان وبرنامج عمل ليما المراعاة الكاملة.

السيد أكاشي (اليابان) : قال ان وفده سيصوت مؤيدا مشروع المقرر ، وانه يشاطر مقدميه آراءهم حول التعديلين المقدمين من وفد بيرو .

ومضى قائلا ان التقديرات المقدمة من الامين العام يغلب عليها الطابع التحفظي لان منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في مرحلة انتقالية . وعليه فان من المناسب للجمعية العامة ان تطلب ان يجرى في الدورة الحادية والثلاثين تقديم تقديرات منقحة تعكس بصورة كاملة أثر مؤتمر ليما والتغييرات الاخرى على أهداف المنظمة المذكورة وبرامجها . وذكر انه ينبغي للامين العام أن يواصل اعداد ميزانية المنظمة المذكورة حتى تصبح وكالة متخصصة وان يراعي ، لدى القيام بذلك ، ملاحظات اللجنة الاستشارية مراعاة كاملة.

واستطرد قائلا ان ارتفاع تكاليف استخدام الخبراء الاستشاريين أمر لا مفر منه بالنظر الى الطبيعة الخاصة لانشطة المنظمة المذكورة التي تقتضي الحصول على نطاق واسع من الخبرة . وقال ان وفده يؤيد الرأى الذى أعربت عنه اللجنة الاستشارية في الفقرة ١٦ من تقريرها بأن الادارة الحكيمة للاموال المعتمدة للخبرة الخارجية والمراعاة الدقيقة لتوجيهات الجمعية العامة من شأنهما أن يجعلا الاعتمادات الاخرى المطلوبة غير ضرورية .

وفي الختام قال ان وفده يأمل في أن يطرأ تحسن على انتاجية مشاريع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في المستقبل .

السيد أبو الفيط (مصر) : قال ان وفده يؤيد مشروع المقرر A/C.5/L.1292 وأنه يأمل في ان يعتمد كلا التعديلين المقدمين من وفد بيرو . وأضاف انه ينبغي تفسير التعديل البيروفي الثاني بأنه يعني انه ينبغي ان تكون الزيادة في ميزانية منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي أكبر من الزيادة المزمع اجراؤها من قبل بـ ١ في المائة ، ولا سيما بالنظر الى أن ميزانيات الهيئات الاخرى تزداد بمعدلات أعلى ؛ ولاحظ ان أثر هذا التعديل هو ان يترك للمنظمة المذكورة أمر تحديد معدل الزيادة المنشودة.

السيد بونسي (بيرو) : قال ان وفده يقبل ملاحظات مقدمي مشروع القـــرار A/C.5/L.1292 حول التعديلين اللذين اقترحهما وفده وانه يسحب ، بروح من التعاون ، تعديله الثاني .

السيد أويدراغو (فولتا العليا) : شكر ممثل بيرو على تعاونه وأعلن ان وفد تشاد قد انضم الى مقدمي مشروع المقرر .

السيد راما مونجيسوا (مدغشقر) : قال ان وفده يعلق أهمية كبيرة علـــى دور منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في تنفيذ اعلان ليما ، وعليه فانه يأسف لنشوء بعض الالتبـــاس بين البلدان النامية بشأن مشروع المقرر . وأضاف انه لو قدمت مقترحات ملائمة تتعلق بالميزانية وتعكس أهداف برامج المنظمة المذكورة لأيدها وفده . الا انه قال ان وفده قد وجد بعض الصعوبة فيمـــا يتعلق بالفقرة ١ من مشروع القرار وانه يقترح لهذا السبب التصويت على الفقرتين من منطوق المشـــروع كل على حدة .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : قال ردا على ممثل الفلبين ان الرقـــــم المعادل لعمل شخص واحد لمدة شهر واحد والبالغ ٠٠٠ ٥ دولار يتضمن مبلغا يتراوح بـــــين ٠٠٠ ٣٦ دولار و ٠٠٠ ٤ دولار لاتعاب الخبير نفسه ومبلغا يتراوح بين ٠٠٠ ١ دولار و ٤٠٠ ١ دولار لنفقات السفر ؛ وفي حالة الخبراء ذوى المستوى العالي بصورة غير عادية فقد يرتفع الرقم الـى ٠٠٠ ٤ دولار لمدة ٢٠ يوما .

ورد على ممثل الجزائر الذى سأل ما اذا كانت ستفعل شعبة الميزانية لو لم يطلب اليهـــا تقديم مقترحات جديدة في عام ١٩٧٦ ، فاسترعى الانتباه الى الفقرة ١٢ من الوثيقة A/C.5/1715/ Rev.1 . ولاحظ ان الامين العام قد شدد في تلك الفقرة على وجوب اعتبار التقديرات المنقحة قابلة للانطباق على برنامج مؤقت لمواجهة مسؤوليات لا يمكن الآن تحديد نطاقها بصورة نهائية . وأشـــار الى انه اذا تم اقرار التقديرات وثبت أنها غير كافية لاداء وظائف منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي لدى نشوئها خلال فترة السنتين ، فقد يرى الامين العام ان من الضرورى اقتراح تعديلات ملائمة في تقريره المرحلي عن المنظمة المذكورة الذى سيقدم الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين . وأضاف انه قد جرى الاعراب عن تحفظات مماثلة في الفقرتين ٢٥ و ٣١ .

(السيد لافـو)

ومضى قائلا ان شعبة الميزانية قد تعرضت للنقد لتمسكها في تفسيرها لتوصيات الجمعيـة العامة بشأن الخبراء الاستشاريين بالحرفية . وذكر ان التوصيات تنطبق على جميع أنواع الخـبرة الخارجية وان القيود التي تنص عليها فيها هي بالتالي ذات طابع عام . وفي ضوء اعلان ليما فـان المقر على استعداد للنظر في رصد اعتمادات أعلى اذا ما صار تبيان الحاجة اليها بصورة مرضيـة . وبين ان شعبة الميزانية ترى أن التبريرات التي سبق أن قدمت مقبولة الى حد ما ، وأنها قد زادت الاعتماد الخاص بالخبراء الاستشاريين بحوالي ٢٥ في المائة .

واستطرد قائلا انه قد تم الاعراب عن بعض الشكوك في تعاون شعبة الميزانية مع منظمـة الامم المتحدة للانماء الصناعي تعاونا كاملا . وأوضح ان شعبة الميزانية قد أوفدت موظفا برتبة مناسبة الى فيينا في الموعد المتفق عليه ، الا أن تلك المحاولة لم تكن مثمرة لانه لم تكن في ذلك الوقـت قد اتخذت بعد المقررات اللازمة في فيينا . ولاحظ ان كثيرا من كبار الموظفين قد عكفوا مايقرب من شهر على دراسة الباب ١٢ ، وانه لم يسبق لشعبة الميزانية مطلقا تعيين مثل هذا العدد الكبـير من كبار الموظفين لدراسة باب واحد وانه لم يكن باستطاعتها ، رغم مواردها المتواضعة ، التعـاون بصورة أكمل .

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها ممثل فولتا العليا حول الطريقة التي قد تفسر الامانة العامة بها عبارة " زيادة كبيرة " ، أشار الى ان المهم هو النمو الحقيقي للبرامج ذاتها . واختتـم كلمته بقوله ان لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي برنامجين رئيسيين على الاقل ، هما الدراسات والعمليات الصناعية وتنسيق السياسات وتلاهما برنامج عمل .

الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على الفقرة ١ من مشروع القرار A/C.5/L.1292 .

واعتمدت الفقرة ١ بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٨ أعضاء عن التصويت .

الرئيس : دعا اللجنة الى التصويت على الفقرة ٢ من مشروع القرار A/C.5/L.1292 .

واعتمدت الفقرة ٢ بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٦ أعضاء عن التصويت .

واعتمد مشروع القرار بصيغته المعدلة بأغلبية ٨٣ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ٩ أعضاء عن التصويت.

الرئيس : دعا الى التصويت على الاعتمادات الموصى بها من اللجنة الاستشاريـة في الباب ١٢ والبالغة ٠٠٠ ١٦٧ ٤٥ دولار.

وتم اعتماد مبلغ ٠٠٠ ١٦٧ ٤٥ دولار للباب ١٢ في القراءة الاولى وذلك بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ٧ أصوات .

السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان وفده قد واجه نفس الصعوبات التي واجهتها أغلبية الوفود بشأن المقترحات المتعلقة بالميزانية البرنامجية لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي . وحيث ان من المستحيل مناقشة التقديرات المنقحة على الوجه الصحيح ، فانه يرى أن خير سبيل هو ان يصوت مؤيدا المقترحات المقدمة من اللجنة الاستشارية ومشروع القرار A/C.5/L.1292 .

وأضاف ان وفده يفهم ان الفقرة ٢ من مشروع القرار لا تعني بالضرورة انه سيتم ، بعد التمحيص الدقيق لميزانية منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في عام ١٩٧٦ ، اقرار زيادة كبيرة في الاعتمادات ؛ فهو يدرك ضرورة اعادة تنظيم المنظمة المذكورة . بيد أنه لاحظ ان عبارة " النمو الكبير " لا تعرّف تعريفا كافيا في الغالب ، وان هناك ميلا الى الاقتصار على النظر في الارقام لا في النوعية الحقيقية للنمو .

واختتم كلمته بقوله ان الامين العام قد تعرض للنقد لعدم تعاونه مع منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي تعاونا كافيا . وأعرب عن الامل في ان يشهد عام ١٩٧٦ تعاونا أكبر من كلا الجانبين . وأكد انه ينبغي ان تبقى المسؤولية الكاملة عن اعداد وتقديم ميزانية المنظمة المذكورة مسندة الى الامين العام الى ان تصبح هذه المنظمة وكالة مستقلة ، على ان لا تغرب عن البال ضرورة اعداد المنظمة المذكورة لان تصبح وكالة متخصصة .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1292 لانه يعتقد ان اللجنة الاستشارية قد قدمت تقريرا جيدا جدا ، وهو التقرير الذى تم قبوله في الفقرة ١ من مشروع القرار .

وفيما يتعلق بالفقرة ٢ من مشروع القرار استرعى الانتباه الى الفقرة ١٢ من الوثيقة A/10008/Add.26 وقال انه يأمل في ان يراعي الامين العام ، مراعاة كاملة ، الملاحظات المعرب عنها فيها لدى تقديمه التقديرات المنقحة في المستقبل .

وانهى كلمته بقوله انه لو جرى التصويت على فقرتي ديباجة مشروع القرار A/C.5/L.1292 كل على حدة لما استطاع وفده تأييد الفقرة الاولى من الديباجة لاسباب سبق ذكرها في اللجنة الثانية .

السيد نودى (فرنسا) : قال ان وفده يأسف لما نشأ عن تقديم التقديرات المنقحة للباب ١٢ من غموض وتناقض واضطراب ، وهو يشكر اللجنة الاستشارية على ايضاحاتها ويوافق على الاستنتاجات الواردة في الوثيقة A/10008/Add.26 . وأضاف انه لو جرى حوار بناء بين الادارة ووفود الدول الاعضاء في فيينا ونيويورك لأمكن تفادى الصعوبات الناشئة .

واسترسل قائلا ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1292 بغية التدليل على تأييده لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي ؛ وهو يأمل في أن تتبع التوصيات الواردة في الفقرة ٢ من مشروع القرار .

السيد روديوس (هولندا) : قال ان من المؤسف ان يتخذ مقرر بشأن قضية هامة كميزانية منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في هذا الوقت المتأخر من الدورة. وأضاف انه لم يكن من الممكن اجراء حوار بناء بين الادارة والوفود رغم ان مثل هذا ينبغي أن يشكل أساس العلاقات بين الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية . وقال ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1292 الذى يقدم مخرجا من الحالة المؤسفة .

السيد هارت (استراليا) : قال ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1292 والمبالغ التي أوصت اللجنة الاستشارية باعتمادها في الباب ١٢ . وأضاف ان وفده ، كغيره من الوفود ، يشعر بخيبة أمل ازاء نوعية تقديرات الأمين العام ، وانه يرى ان ثمة حاجة الى طريقة فعالة للتعاون والمراقبة خلال فترة الانتقال التي تجد منظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي نفسها فيها . ويشاطر وفده ممثل جمهورية المانيا الاتحادية ما أبداه من ملاحظات .

السيد بالامارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده قد صوت على المبالغ المعتمدة للباب ١٢ على أساس موقفه المبدئي ازاء النفقات التي لا مبرر لها والواردة في ذلك الباب وقال انه لم يستطع تأييد مشروع القرار A/C.5/L.1292 .

السيد ستيوارت (المملكة المتحدة) : قال ان وفده قد صوت مؤيدا مشروع القرار A/C.5/L.1292 لاسباب مماثلة جزئيا للاسباب التي أوضحها ممثل فرنسا .

وفيما يتعلق بالتكاليف العامة لانتاجية البرامج قال ان المملكة المتحدة على استعداد لتأييد أى اقتراح يستند الى تبرير كامل الا ان كثيرا من الغموض يكتنف المقترحات في الوقت الحاضر .

السيد راماونجيسوا (مدغشقر) : قال ان وفده كان ينوى ان يمتنع عن التصويت على المبالغ المعتمدة للباب ١٢ الا انه قد ضغط بالصدفة على زر " نعم " .

الآنسة فورشنيانو (ايطاليا) : قالت ان وفدها قد صوت مؤيد المبالغ المعتمدة للباب ١٢ .

وفيما يتصل بالفقرة ٢ من مشروع القرار A/C.5/L.1292 ، قالت ان وفدها يؤيد جمهورية ألمانيا الاتحادية ؛ وهو لا يرى ان اقرار التقديرات المقدمة لمنظمة الامم المتحدة للانماء الصناعي في عام ١٩٧٦ سيتم بصورة آلية .

تقديرات منقحة ناشئة عن قرارات مجلس التجارة والانماء في دورته الاستثنائية السادسة وفي الجزء الأول من دورته الخامسة عشرة (A/10008/Add.1 ؛ و A/C.5/1708)

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان الأمين العام قد ذكر في الوثيقة A/C.5/1708 ان المقررات التي اتخذها مجلس التجارة والانماء في دورته الاستثنائية السادسة والجزء الأول من دورته الخامسة عشرة تنطوى على نفقات تقدر بحوالي ٨٣٥ ٠٠٠ دولار لفترة السنتين المقبلة . وللاسباب المذكورة في الفقرتين ٢ و ٣ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008/Add.17) ، فان الأمين العام لم يطلب مبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار الا لتنفيذ قرارى مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) و ١٣٦ (د — ١٥) . وأضاف ان القرار ١٣٢ (د — ١٥) يطلب الى أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء أن يقدم ، على النحو المبين في القرار ، المساعدة الى البلدان النامية التي تواجه مشاكل الديون وذلك بعقد اجتماعات بين الدائنين والمدينين بغية القيام ، على الصعيد الدولي ، بدراسة حالة البلد المدين في نطاق انمائي أوسع قبل أن تجرى المفاوضات المتعلقة بالدين من جديد في المحافل العادية . ويقدر الأمين العام ان النفقات المطلوبة ستبلغ ٢١٦ ٠٠٠ دولار بما فيها مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار للخبراء الاستشاريين ومبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار للمساعدة المؤقتة العامة ومبلغ ١٥ ٠٠٠ دولار للسفر .

ومضى قائلا انه سيجرى عقد الاجتماعات المعنية وتقديم المساعدة المتصلة بذلك بناء على طلب البلد الذى يواجه مشاكل الديون . ولما كانت الحالة كذلك فان اللجنة الاستشارية تعتقد أن الأمين العام لا يستطيع تحديد مستوى ونوع الخبرة الخارجية المطلوبة وطبيعة خدمات المؤتمرات التي سيتعين تقديمها الا بعد تلقي مثل هذا الطلب . وبسبب عنصر عدم التيقن هذا فان اللجنة الاستشارية ، توصي ، في الفقرة ٨ من تقريرها (A/10008/Add.17) ، بعدم اعتماد أى مبلغ اضافي في هذه المرحلة وبان يخول الأمين العام عقد الالتزامات التي كانت لازمة في الأصل بموجب أحكام القرار بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية وذلك بموافقة اللجنة الاستشارية مسبقا . وفيما يتصل بالقرار ١٣٦ (د — ١٥) فان اللجنة الاستشارية تقبل المبلغ الذى طلبه الأمين العام لتغطية تكاليف السفر وقدره ٢٤ ٠٠٠ دولار .

(السيد سيلسي)

واختتم كلمته بقوله ان توصية اللجنة الاستشارية بشأن المساعدة التي طلبتها البلدان التي تواجه مشاكل الديون لا تعني ضمنا ان اللجنة ترفض مثل هذه المساعدة ؛ وانما هي توصي بما تراه خير سبيل يسلك في هذه الظروف . ولاحظ انه اذا ما وجد أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء نفسه أمام طلبات عديدة للحصول على المساعدة فليس هناك ما يمنعه من تقديم الطلبات على النحو الذى توصي به اللجنة الاستشارية .

السيدة دى زى (كولومبيا) : أعلنت ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء قد قام بعمل حيوى لصالح البلدان النامية وان وفدها ، لهذا السبب ، يأسف لقرار اللجنة الاستشارية عدم التوصية باقرار المبلغ المطلوب لتنفيذ قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) وقدره ٢١٦ ٠٠٠ دولار . وأضافت ان ذلك القرار يهدف الى مساعدة البلدان النامية على التغلب على مشاكل الديون الخارجية التي تعترض نموها الى حد بعيد .

واسترعت الانتباه الى منطوق القرار ١٣٢ (د — ١٥) الذى يخول أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء عقد اجتماعات بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة ، وتقديم المساعدة المناسبة الى البلدان المدينة فيما يتعلق بعقد مثل هذه الاجتماعات الخاصة ، وابقاء مسألة مشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية قيد المراجعة المستمرة .

ولاحظت انه قد جرى طلب مبلغ ٢٤٠ ٠٠٠ دولار لخدمات المؤتمرات في الباب ٢٣ ومبلغ ١٤٠ ٠٠٠ دولار في الباب ١١ للخبراء الاستشاريين والمساعدة المؤقتة العامة والسفر . وأكدت أن المبلغ الخاص بالخبراء الاستشاريين بالغ الأهمية في ضوء الأنشطة التي يضطلع بها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء على أثر المقررات التي اتخذها في دورته الاستثنائية السادسة والجزء الأول من دورته الخامسة عشرة . وعليه فان وفدها يقترح رسميا اقرار التقديرات المنقحة المقدمة من الأمين العام في الوثيقة A/C.5/1708 .

السيد أويدراغو (فولتا العليا) : قال ان وفده يستغرب أن يعلم من الفقرة ٦ من الوثيقة A/10008/Add.17 ان اللجنة الاستشارية قد خلصت الى أن ما هو لازم هو خبراء خارجيون من المستوى المتوسط لا خبراء استشاريون من المستوى العادى . بيد أن الخبراء الاستشاريين اللازمين لتنفيذ قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) هم بالفعل من المستوى العالي ، وقد تم

(السيد أويدراغو، فولتا العليا)

التعاقد معهم لفترة قصيرة الأجل . وأضاف أن كثيرا من البلدان النامية تخطر الى تكريس جزء كبير من حصيلة صادراتها لتسديد الفوائد وغيرها من المدفوعات المتعلقة بخدمة ديونها . وذكر أن من المؤكد أنه ستكون هنالك حاجة خلال فترة السنتين الحالية الى التعاقد مع خبراء استشاريين من المستوى العالي للفترة القصيرة الأجل وذلك لمساعدة هذه البلدان على معالجة مشاكلها المتعلقة بالدين . ويرى وفده أن استنتاجات اللجنة الاستشارية انما هي مستمدة من الطريقة التي فسرت بها اللجنة نوع الخبراء اللازمين . وأعلن أن فولتا العليا ترحب بأن تبدي الأمانة العامة رد فعلها ازاء الفقرة ٦ من الوثيقة A/10008/Add.17 ؛ وعلاوة على ذلك فان من المستصوب ، بالنظر الى وجوب عقد الاجتماعات المشار اليها في قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) خلال فترة السنتين الحالية ، أن تجرى محاولة لتحديد الاعتمادات اللازمة .

السيد سيتهي (الهند) : قال ان مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء هو لسان حال البلدان النامية وانه ينبغي اعطاء الأولوية في ميزانيته للبرامج ذات الأولوية العليا . وأضاف أنه سبق لممثل كولومبيا أن أجمل المشكلة التي تواجه البلدان النامية والتي لا ينبغي أن تكون تحت رحمة الظروف التي لا يمكن التنبؤ بها .

واستطرد قائلا ان الاجتماعات التي ينبغي عقدها للنظر في ديون البلدان النامية لا تقع تحت باب النفقات الطارئة والاستثنائية ؛ فتلك هي نقطة مبدأ . وذكر أن مشكلة ديون البلدان النامية ذات أهمية بالغة ؛ فبدل أن تتدفق الأموال الى هذه البلدان نجد انها في الواقع تخرج منها وأن عبء الدين قد أصبح لا يحتمل . ولاحظ أن الأمر الحاسم الآن هو تنفيذ قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) الذي قدّم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ بأكملها . اذ لا ينبغي القيام بشيء من شأنه أن يحول دون تنفيذ الأهداف التي يرمي اليها ذلك القرار . وأكد أن من الأفضل ، للأسباب التي ذكرها ممثل كولومبيا ، الا تقيّد يد الأمين العام باجراءات بالغة الجمود فيما يتعلق بالميزانية ؛ فقد يتعين عقد بعض الاجتماعات الخاصة بعد صدور اشعار بمدة قصيرة لا تسمح بتطبيق الاجراءات الموصوفة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية . ولا بدّ أن يكون باستطاعة الأمين العام الاضطلاع بالمهام التي أسندتها اليه البلدان النامية ككل . ولهذا السبب ففي حين أن وفده يقر ، من الناحية الادارية والمالية ، أن الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية تقوم على أساس

(السيد سيتهي ، الهند)

سليم ، فانه يعتقد أنه لا بد من الاستثناء في تلك الحالة الخاصة . وعليه فان وفده يؤيد الاقتراح المقدم من الوفد الكولومبي تأييدا كاملا .

السيد فلاح (الجزائر) : قال ان الانماء الاقتصادى يشكل أخطر قضية عصرية وانه يلاحظ بقلق الفجوة بين الأهداف والوسائل المتاحة لتحقيقها . وأعرب عن قلق الجزائر العميق للتخفيضات الكبيرة الحاصلة في الاعتمادات التي طلبها مجلس التجارة والانماء اذ أن هذه التخفيضات هي بمثابة بتر من شأنه أن يشل عمل المجلس ولا سيما برنامج اعادة تنظيم الديون الخارجية ، وهو البرنامج الذى يشكل أهمية حيوية بالنسبة الى البلدان النامية ؛ وقال ان من شأن التخفيضات أن تحد كذلك بصورة خطيرة الدراسات الرامية الى تقييم تقدم وصعوبات البلدان الأقل نموا بين البلدان النامية . ولهذه الأسباب فان وفده لا يقبل التخفيضات التي توصي اللجنة الاستشارية باجرائها ؛ وهو يؤيد الاقتراح الكولومبي ويود أن يطلب رسميا اجراء تصويت على الاعتمادات التي طلبها الأمين العام .

وتولى السيد ماتسيكو (جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) رئاسة الجلسة .

السيد غفورزى (أفغانستان) : وافق على الآراء التي أعربت عنها وفود كولومبيا والجزائر والهند حول تقرير اللجنة الاستشارية . وقال ان وفده يؤيد الاقتراح المقدم من كولومبيا ويأمل في أن يحذو ممثلوا البلدان النامية الأخرى حذوه .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الامريكية) : قال ان مفهوم وفده هو أن وفد كولومبيا قد قدّم اقتراحه لأن توصية اللجنة الاستشارية من شأنها في الواقع أن تجعل أمر عقد الاجتماعات الخاصة المتعلقة بمشاكل الديون مستحيلا . وقال انه يود أن يعلق رئيس اللجنة الاستشارية على المسألة .

السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) : قال ان لديه انطباعا بأن الممثلين يرون أن اللجنة الاستشارية قد رفضت الطلب المقدم من الأمين العام ؛ وان ذلك يقوم على سوء تفاهم . وأوضح أن اللجنة الاستشارية قد قالت انه ينبغي تخويل الأمين العام عقد التزامات بالمبالغ المبينة على أن يفعل ذلك بموجب القرار المتعلق بالنفقات الطارئة والاستثنائية

(السيد سيلي)

لأنه لا يعلم في هذا الوقت عدد البلدان التي ستطلب المساعدة المعنية ؛ وثانيا ، فقد قيل ان أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء سيطلب أموالا للاعداد للاجتماعات ؛ ولكن لا بد له ، للقيام بذلك ، من أن يعلم عدد البلدان التي ستطلب المساعدة . وأضاف السيد سيلي أن العمل الذى ينطوى عليه ذلك بالغ التعقيد ويتطلب نهجا يقوم على الاختيار ؛ فهو لا يستطيع أن يتصور ، مثلا ، أن يقوم أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء بأعمال تحضيرية لعقد اجتماعات لجميع بلدان أمريكا اللاتينية وجميع البلدان الافريقية وجميع البلدان الآسيوية على افتراض أن هذه البلدان جميعها ستطلب المساعدة في الشكل المشار اليه في قرار مجلس التجارة والانماء ؛ ومن الصعب أن تثبت فعالية القيام بالاعمال التحضيرية وفق هذه الخطوط . ومن المؤكد أن ينطلق أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء من الطلبات المقدمة اليه وأن يقوم بالاعمال التحضيرية اللازمة على أساسها . وذكر أن أحد الممثلين قد قال انه سيتعين على أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء رصد مشاكل الديون للبلدان النامية . واستدرك قائلا انه يوافق على هذا القول ولكنه أشار الى صغر عدد البلدان التي تود أن تبيّن الى أى مدى تتعرض لمشاكل الدين وذلك حتى يحين الوقت الذى تكون فيه جاهزة لالتماس المساعدة من أمين عام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء .

السيد ابراهامسون (الدانمرك) : قال ان تضخيم ميزانية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء بمبلغ اضافي قدره ٢١٦ ٠٠٠ دولار ، وهو مبلغ لا مبرر حقيقيا له ، لن يكون من حسن السياسة في شؤون الميزانية . وقال انه اذا ما طرح الاقتراح المقدم من كولومبيا للتصويت لن يستطيع وفده تأييده .

السيد بالا مارتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : أعرب عن الأسف لما تبذله بعض الوفود من جهود ترمي الى قلب توصيات اللجنة الاستشارية . وقال ان اللجنة الاستشارية تنظر بتعمق وجدية في المسائل المقدمة المعروضة عليها وأن من المؤكد انها لم تتوصل الى مقررها دون أخذ آراء الأمانة العامة بعين الاعتبار ؛ وقد يكون من المفيد الاستماع الى آراء ممثلي الأمين العام .

السيد سيتهي (الهند) : وافق على ما قاله الممثل السوفياتي من أن اللجنة الاستشارية هي في مركز يمكنها من دراسة القضايا بتعمق أكثر بكثير من دراسة اللجنة الخامسة لها ورأى انه ينبغي احترام استنتاجاتها بوجه عام . وقال الا أن بعض الوفود تضيف ، أحيانا ، عنصرا سياسيا وتتوصل الى استنتاجات قد تختلف عن استنتاجات اللجنة الاستشارية . ويرى وفده أن القيام باسترجاع الاعتمادات التي طلبها الأمين العام أمر له ما يبرره .

السيد فلاح (الجزائر) : قال ان الوفد السوفياتي لم يشاطر دائما اللجنة الاستشارية آراءها وأنه لا ينبغي أن يتوقع من الوفود الاخرى القيام ذلك . وأضاف أن وفده غير راض عن الايضاحات المقدمة من رئيس اللجنة الاستشارية وانه يود أن يطلب الى ممثل الأمين العام أن يبلغ اللجنة بالأساس الذى أقام الأمين العام عليه تقديراته وبالبيانات التي استخدمها .

السيدة دى زى (كولومبيا) : أشارت الى أن مجموعة الـ ٧٧ بكامل هيئتها قد اقترحت وقدمت قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) بسبب الحاح مشكلة الديون والحاجة الى المساعدة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء . وقالت أن وفدها ، وان كان يكن الاحترام الكبير لأعضاء اللجنة الاستشارية ، ويرى انهم ليسوا الحكم النهائي وأن اللجنة الخامسة هي التي تضطلع بتكييف توصيات اللجنة الاستشارية تبعا للحقائق السياسية .

السيد ابراسيوسكي (بولندا) : ناشد وفد كولومبيا عدم الاصرار على اقتراحه .

السيد لافو (مدير شعبة الميزانية) : قال فيما يتعلق بالنقطة التي أثارها ممثل فولتا العليا أن هناك ، فيما يبدو ، شيئا من سوء التفاهم حول الخبراء الاستشاريين المطلوبين ونوع المهام التي ستسند اليهم . وأضاف أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء يعتزم توظيف ثلاثة خبراء استشاريين من المستوى العالي لاعداد الدراسات لمدة ستة أشهر وأنه قد يعمد في وقت لاحق الى التعاقد مع ١٨ خبيرا آخرين لانه يعتقد بأنه يتوجب عليه أن يهيئ نفسه في أقرب وقت ممكن وقبل ورود أية طلبات محددة للقيام على أساس دائم باستعراض مشاكل الديون في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية والنظر فيها .

السيد مولتيني (الأرجنتين) : اقترح اقفال باب المناقشة بموجب المادة ١١٧ من النظام الداخلي .

الرئيس : قال انـــه اذا لم يسمع أى اعتراض فانه يعتبر أن اللجنة توافق على اقفال باب المناقشة حول البند .

وقد تقرر ذلك .

السيدة دى زى (كولومبيا) : اقترحت اجراء تصويت مسجل على اقتراح وفدها .

السيد هولمز (المملكة المتحدة) : قال معللا تصويته قبل التصويت ان وفده يتفق مع المتكلمين السابقين حول أهمية دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء بالنسبة للانماء وخطـورة مشكلة الديون الاجنبية . وأضاف ان النقطة التي تدور حـولها المناقشة ليست ما اذا كان سيجرى تنفيذ قرار مجلس التجارة والانماء ١٣٢ (د — ١٥) اذ أنه سيجرى ، كما أوضح رئيس اللجنـــة الاستشارية ، عقد الاجتماعات المطلوبة في القرار في الوقت المناسب وانه سيكون باستطاعة الأمـين العام الاستعانة بما يلزم من خبراء . وذكر أن بعض الوفود قد اقترحت استرجاع تقديرات الأمـين العام لأن النشاط من الأمور ذات الأولوية . أما وفده فلا يخالف القول بأن النشاط ذو طابع أولـوى ولكنه يعتقد أن من صالح جميع الدول أن تراعي الأمم المتحدة المبادئ المالية السليمة وأن تتبـع أفضل المشورة المالية والادارية في جميع الظروف ؛ فمهما كان شأن الأولوية عاليا لا ينبغي أن يكون هناك عدم مسؤولية في الشؤون المالية . وقال ان ذلك هو السبب الذى سيحدو وفده الى التصويت ضد التقديرات المقدمة من الأمين العام والى جانب توصية اللجنة الاستشارية ان طرحت للتصويـت في وقت لاحق .

السيد اويدراغو (فولتا العليا) : قال ان وفده يعتزم التصويت مؤيدا تقديـرات الأمين العام ، وانه اذ يقوم بذلك لا يعتبر نفسه عديم المسؤولية في الشؤون المالية . وأقر أن هناك عنصرا يمكن التكهن به ، وهو أن الاجتماعات ستعقد بدون شك ، وعنصرا لا يمكن التكهن به وهـو أن عدد الاجتماعات لم يعرف بعد . وأضاف انه اذا ثبت أن الأموال التي طلبها الأمين العام غير كافية لجميع الاجتماعات المعقودة تكون لدى الأمين العام السلطة لاتباع الصيغة التي بينتهـــا اللجنة الاستشارية ولطلب الأموال الاضافية بموجب أحكام القرار بشأن النفقات الطارئة والاستثنائية .

(السيد أويدراغو، فولتا العليا)

وأنهى كلمته بقوله انه يأسف لاقفال باب المناقشة قبل أن يتاح للجنة أن تتأكد مما اذا كانت اللجنة قد قامت كذلك باتاحة المعلومات المقدمة من مدير شعبة الميزانية للجنة الاستشارية أو ما اذا كانت هذه المعلومات قد توفرت بعد اصدار تقرير اللجنة الاستشارية .

السيد ستوتلماير (الولايات المتحدة الامريكية) : قال انه تمشيا مع تأييد وفده للتوصية الواردة في الفقرة ٨ من تقرير اللجنة الاستشارية (A/10008/Add.17) فانه سيصوت ضد تقديرات الأمين العام . وأضاف أن اللجنة الاستشارية قد سلكت السبيل الصحيح في تقريرها كما يتضح من البيان الذى أدلى به رئيس اللجنة الاستشارية .

وقال ان وفده قد دهش لآخر بيان أدلى به مدير شعبة الميزانية . وأضاف انه يتفق مع ممثل فولتا العليا على قوله بأن من المؤسف أن اللجنة لم تستطع أن تثبت ما اذا كانت اللجنة الاستشارية قد قامت بتقديم المعلومات الواردة في ذلك البيان . وعلاوة على ذلك فهذه ليست هي المرة الأولى التي تزود فيها الأمانة العامة اللجنة الخامسة بمعلومات تختلف عن المعلومات المقدمة الى اللجنة الاستشارية ، بل وتتعارض معها .

وبعد مناقشة اجرائية اشترك فيها السيد طليمة (ايران) ، والرئيس ، والسيدة دى زى (كولومبيا) ، والسيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية) ، والسيد سيتهي (الهند) ، والسيد ابراهامسون (الدانمرك) ، ذكّر السيد روداس (أمين اللجنة بالنيابة) اللجنة بأنها ستنتقل بموجب ما نص عليه الاقتراح الكولومبي الى التصويت على الاعتماد الاضافي البالغ ٢٤٠٠٠٠ دولار والذى طلبه الأمين العام في البابين ١١ و ٢٣ من الميزانية البرنامجية المقترحة A/C.5/1708 ، الفقرة ٥) .

وبناء على طلب ممثل كولومبيا جرى تصويت مسجل .

المؤيدون : اثيوبيا ، الارجنتين ، أفغانستان ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، أوروغواى ، أوغندا ، ايران ، باكستان ، البرازيل ، البرتغال ، بنغلاديش ، بنما ، بنن ، بورما ، بيرو ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السنغال ، السودان ، شيلي ، الصين ، غانا ، غيانا ، فولتا العليا ، قبرص ، قطر ، كولومبيا ،

الكونغو ، الكويت ، كينيا ، مدغشقر ، مصر ، المغرب ، المكسيك ، المملكة العربية السعودية ، موريتانيا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، الهند ، اليمن الديمقراطية ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، المانيا (جمهورية — الاتحادية) ، بلغاريا ، بولندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، الدانمرك ، فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، هنغاريا ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : الأردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، ايرلندا ، ايطاليا ، بلجيكا ، تايلند ، تركيا ، ساحل العاج ، سنغافوره ، سوازيلند ، السويد ، سيراليون ، فنلندا ، كندا ، ليبيريا ، ماليزيا ، النرويج ، النمسا ، نيوزيلندا ، هولندا ، اليابان .

وتم اعتماد مبلغ اضافي قدره ٢٤٠ ٠٠٠ دولار في البابين ١١ و ٢٣ لفترة السنتين ١٩٧٦-١٩٧٧ وذلك بأغلبية ٥٠ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ٢٣ عضوا عن التصويت .

الرئيس : قال ان اعتماد تقديرات الامين العام يقتضي تضمين الباب ٢٥ مبلغا اضافيا قدره ٣٠ ٠٠٠ دولار للاقتطاعات الالزامية من مرتبات الموظفين يقابله مبلغ مماثل في باب الدخل ١ .

السيد ليلكي (السويد) : قال ان أهمية المسألة التي تدور حولها المناقشة ليست محل نزاع . وان وفده من الاهمية على التمويل المناسب للأنشطة المشار اليها في مرفق الوثيقة A/C.5/1708 ما يعلقه أى من الوفود التي تكلمت مؤيدة الاقتراح الكولومبي . الا انه يبدو لوفده ، في ضوء الايضاح المقدم من رئيس اللجنة الاستشارية أن المسألة التي يدور حولها البحث ذات طبيعة تقنية لا مالية ؛ فهو ، بينما يوافق على الآراء التي أعربت عنها اللجنة الاستشارية ، قد امتنع عن التصويت بسبب الاهمية الكبيرة جدا التي يعلقها ، فيما يبدو ، كثير من البلدان النامية على رصد اعتماد حسب الاصول .

السيد هـارت (استراليا) : قال ان وفده يضم صوته الى صوت ممثل السويد وانه قد امتنع عن التصويت للسبب ذاته .

السيد أوه (سنغافوره) : قال ان وفده قد امتنع عن التصويت كذلك ؛ وفي حين يدرك ما تعلقه البلدان النامية على المسألة من أهمية فانه قد اقتنع بعد الاستماع الى ايضاحات رئيس اللجنة الاستشارية بأنه ليس في الفقرة ٨ من الوثيقة A/10008/Add.17 ما يمنع الأمين العام من طلب اعتمادات اضافية ان دعت الحاجة اليها .

السيد نكيلي - أتيبو (الكونغو) : قال ان وفده قد صوت مؤيدا الاعتماد الاضافي لأنه يتضح بصورة متزايدة أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والانماء يمثل لسان حال بالنسبة للبلدان النامية .

الآنسة فورشنيانو (ايطاليا) : قالت ان وفدها قد امتنع عن التصويت لأنه يرى أن رئيس اللجنة الاستشارية قد أوضح أن المسألة التي يتوجب حلها تتعلق ، ببساطة ، بالاجراءات المالية لا بمضمون مسألة تشكل بالطبع أهمية حيوية بالنسبة للبلدان النامية .

واستأنف السيد توماس (ترينيداد وتوباغو) رئاسة الجلسة .

المشاكل المالية للامم المتحدة (A/C.5/1730 و Add.1 ؛ و A/C.5/L.1240 و L.1286 ؛ و A/C.5/XXX/CRP.16) (تابع)

الرئيس : أشار الى أن وفد باكستان قد قدم في الجلسة ١٧٧٠ مشروع قرار في الوثيقة A/C.5/L.1286 وأن ممثل الاتحاد السوفياتي قد اقترح شفويا ادخال تعديلين على الفقرة ٤ .

السيد شميت (جمهورية المانيا الاتحادية) : قال ان المصلحة الأولى لجميع الدول تستدعي أن تسير المنظمة سيرا سليما وأن تكون قابلة للاستمرار من الناحية المالية . وأضاف أن وفده على استعداد للاشتراك في أي مجهود يرمي الى استعادة القدرة المالية للأمم المتحدة . ولاحظ أن المشكلة مشكلة سياسية ومالية كذلك ، وانه لا يمكن حلها بمجرد التقنيات المالية . وذكر أن وفد باكستان قد عدّد ثلاثة أسباب للصعوبات المالية هي : التأخر في دفع التبرعات ، وتناقص صندوق رأس المال المتداول ، وعدم تسديد الاشتراكات . ويعتقد وفده أن الدفع المبكر للاشتراكات

(السيد شميت ، جمهورية المانيا الاتحادية)

وان كان من شأنه أن يخفف حدة المشكلة الى حد بعيد ، لن يقدم حلا كاملا . وأكد أن عدم تسديد التبرعات هو السبب الأساسي للمشكلة وانه لا يمكن التغاضي عنه كما يتبين بصورة واضحة جدا من الاجابات الواردة في الوثيقتين A/C.5/1730 و Add.1 ؛ ولا بد من أخذ الاشتراكات غير المسددة في الماضي والحاضر والمستقبل بعين الاعتبار عند ايجاد أى حل دائم للمشاكل المالية للامم المتحدة .

وانتقل الى مشروع القرار A/C.5/L.1286 فقال ان الاحكام التي تحدد ولاية لجنة المفاوضة تشير اشارة محدودة نوعا ما الى مشكلة عدم تسديد الاشتراكات ومسألة صندوق رأس المال المتداول . ومن الجدير بالملاحظة أن الامانة العامة لم توضح بصورة كاملة أسباب الصعوبات الحالية لصندوق رأس المال المتداول لا في البيانات المدلى بها شفويا أمام اللجنة ولا في الوثيقتين A/C.5/1730 و Add.1 . فلابد من أن تقوم لجنة المفاوضة بدراسة هذه النقطة قبل أن تقترح مستوى مناسبا للصندوق . وعلاوة على ذلك فان لجنة المفاوضة اذا ما أرادت أن تحقق نجاحا في عملها لا بدّ لها من دراسة حالة العجز في النقد ، تلك الحالة التي لم يرد عنها سوى معلومات قليلة جدا في الوثيقة المقدمة من الامين العام (A/C.5/1730 و Add.1) . وأعلن انه لا بد في الواقع من توفر ايضاحات كاملة لتعجز الراهن تبيّن الطريقة التي تم فيها تمويله وحجم المشاكل النقدية في علاقتها بذلك التمويل قبل اتخاذ أى مقرر بشأن التسوية اللازمة ، ولا يمكن تمويه مثل هذه المشاكل باللجوء الى مبدأ المسؤولية الجماعية رغم كون هذا المبدأ صحيحا بوجه عام . وقال ان وفده يستطيع أن يقر ولاية لجنة المفاوضة كما هي محددة في مشروع القرار A/C.5/L.1286 لأنه يمكن ، كما يتضح من الفقرة ٤ ، تمديد الولاية ان اقتضى الأمر ؛ وهو يقر كذلك الفقرة ٧ التي تعني ، حسب مفهومه ، أن الجمعية العامة هي التي ينبغي أن تتخذ أى مقرر بشأن ايجاد حل للمشاكل المالية للامم المتحدة . وفي الختام شكر الوفود التي طرحت المسائل الواردة في الوثيقة A/C.5/L.1240 ومقدمي مشروع القرار A/C.5/L.1236 على مبادرتها .

السيد كمال (باكستان) : قال ان وفد اكوادور قد انضمّ الى مقدمي مشروع القرار . وأضاف انه نتيجة لقبول مقدمي المشروع لأحد التعديلين السوفياتيين ، فان الفقرة ٤ (ب) تصبح الفقرة ٤ (أ) ، وتضاف عبارة " ضرورة تنفيذ " قبل عبارة " اتفاق الرأى الصادر عن اللجنة الخاصة " ، ويستعاض عن عبارة " وأحكام القرار ٣٠٤٩ (د — ٢٧) " بعبارة " في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥ بشأن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة ، " . ونتيجة لذلك تضاف عبارة " وأحكام

(السيد كمال ، باكستان)

القرار ٣٠٤٩ (د — ٢٧) " في نهاية الفقرة القديمة ٤ (أ) التي تصبح الآن الفقرة ٤ (ب) . وذكر أن مقدمي المشروع لم يستطيعوا قبول التعديل السوفياتي الثاني الذي يقضي باضافة فقرة فرعية خامسة الى الفقرة ٤ يكون نصها كالتالي : " ضرورة أن تزال من ميزانية الأمم المتحدة الأسباب المؤدية الى زيادة سنوية في مجموع العجز المالي للأمم المتحدة " وذلك على أساس أن تضمين القرار مثل هذه العبارة قد يحكم مسبقا على المناقشة التي ستدور حول المسألة في لجنة المفاوضة . بيد انه يأمل في ألا يصر وفد الاتحاد السوفياتي على تعديله الثاني ، بالنظر الى أن الفقرة ٤ (د) تقضي بأن تولي لجنة المفاوضة اهتمامها الى " ازالة بعض الخلافات بين الدول الأعضاء نتيجة للعمل الذي قامت به الجمعية العامة في هذا الصدد في دورتها الثامنة والعشرين " .

وفيما يتعلق بحجم لجنة المفاوضة قال ان تكوينها من ٤٥ عضوا هو ، فيما يبدو ، خير حل وسط يتمثل فيه التمثيل الكامل وسيرها سيرا حسنا . وأعرب عن الأمل في ان تشترك البلدان المهتمة بالموضوع والتي ليست أعضاء في اللجنة المقترحة اشتراكا كاملا في الاعمال بصفة مراقبين ولكنه يرى أن فتح باب اللجنة أمام الجميع قد يستتبع مشاكل اجرائية . ونظرا لضيق الوقت اقترح أن تعرب الوفود التي تود أن تصبح أعضاء في اللجنة عن رغبتها في أقرب وقت ممكن .

السيد ستوفروبولس (اليونان) : قال ان وفده قد قرر أن ينضم الى مقدمي مشروع القرار A/C.5/L.1286 مؤكدا الحاجة الى المفاوضات للتوصل الى حل دائم للمشاكل المالية للامم المتحدة ، لأنه يرى انه لابد من التحلي بروح الواقعية والتوفيق والاعتدال . وأضاف ان نشوء ازمة مالية كبرى من شأنه أن يقوض الارادة السياسية المشتركة التي تقوم عليها الامم المتحدة . وأكد انه واثق من أن هذه الاعتبارات لن تغرب عن بال لجنة المفاوضة المنصوص على انشائها في مشروع القرار A/C.5/L.1286 .

ومضى قائلا انه ينبغي للجنة المفاوضة أن تعتمد ، بالاضافة الى التماس حل شامل للمشاكل المالية للمنظمة ، الى دراسة المستوى المناسب لصندوق رأس المال المتداول والنظام المالي المنظم له وذلك في ضوء تغير احتياجات المنظمة . وذكر أنه رغم كون الصعوبات المتعلقة بتدفق النقد والتي تواجهها الامم المتحدة مدعاة للقلق فان كثيرا من الوفود لديها تحفظات بشأن اجراء زيادة في الصندوق ؛ فقد قيل ان من المحتمل أن تفسر بعض الدول الاعضاء مثل هذه الزيادة بأنها محاولة

(السيد ستوفروبولس ، اليونان)

لحملها على دفع الاشتراكات لتغطية العجز الحاصل بسبب عدم قيام بعض الدول ، من حيث المبدأ بتسديد الاشتراكات المقررة عليها . ولاحظ أن هناك اعتراضا آخر وهو انه اذا لم تحل مشكلة تراكم الدين فانه سيجرى استنفاذ الصندوق قريبا حتى ولو حصلت فيه زيادة . وللرد على هذين الاعتراضين اقترح أن يطلب الى الامين العام أن يعمد الى تجديد موارد صندوق رأس المال المتداول في نهاية كل سنة مالية أو في موعد محدد خلال السنة على أن يجرى تعديل النظام المالي والادارى تبعا لذلك . فاذا ما اعتمد هذا الحل سيتضح أن تجديد موارد الصندوق لا يرتبط بما يدعى بالاشتراكات المقررة غير المحصلة وستتبدد كذلك المخاوف المتعلقة باستنفاذ أموال الصندوق .

واسترسل قائلا ان هناك اعتراضا آخر على اجراء زيادة في صندوق رأس المال المتداول وهو أن المنظمة ستبقى على قيد الحياة على أى حال . بيد انه لا يستخف بنداءات الامين العام التي تكررت مؤخرا في الوثيقة A/C.5/1730/Add.1 . وأشار الى أن تلك الوثيقة تدل كذلك على أن المنظمة تحاول حل مشاكلها المتعلقة بتدفق النقد بالاقتراض من الاموال الاستئمانية والاموال الخاصة بقوة الطوارئ التابعة للامم المتحدة وقوة الامم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، وهي الاموال التي يرى انه ينبغي اعتبارها أموالا استئمانية رغم كونها لا توصف رسميا بهذا الاسم ؛ وفي حين أن قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص لا يحق لها الاقتراض من صندوق رأس المال المتداول فانه يجرى استخدام احتياطيها كما لو كان جزءا من صندوق رأس المال المتداول .

وأردف قائلا ان هناك كذلك اعتراضا آخر وهو انه لا يمكن ، بموجب النظام الحالي ، استخدام السلف المسحوبة من صندوق رأس المال المتداول تسوية التزامات المنظمة ، أى للوفاء باحتياجاتها المالية الرئيسية . وأعرب عن الامل في أن تراعي لجنة المفاوضة ذلك الاعتراض ، الذى قد يكون محقا ، في دراسة واستعراض النظام المنظم للصندوق ؛ ويمكن أن تقوم لجنة المفاوضة كذلك بدراسة الطرق والوسائل الكفيلة بزيادة الحساب الخاص ، بما في ذلك ادخال التعديلات على النظام المالي فيما يتعلق برصيد حسابات الفوائض والايرادات المتنوعة .

وأضاف أن هناك اعتراضا نهائيا وهو أن اجراء زيادة في صندوق رأس المال المتداول من شأنه أن يضر بالمفاوضات الجارية لايجاد حل شامل للمشاكل المالية للامم المتحدة . بيد انه يرى ان اجراء أى زيادة في الصندوق ضمن اطار من التدابير المناسبة من شأنه ان يمكن الدول الاعضاء من تخفيف العالة المالية للامم المتحدة .

(السيد ستوفروبولس ، اليونان)

واستدرك قائلا ان الحاجة الى اجراء زيادة في صندوق رأس المال المتداول تتعلق ، كما أشار الامين العام ، بحجم ميزانية النفقات ؛ ففي عام ١٩٤٦ تم تحديد أموال الصندوق بـ ٢٠ مليون دولار أى ما يقرب من ١٠٣ في المائة من نفقات ذلك العام ؛ وفي الاعوام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٩ و ١٩٦٠ أجريت زيادة في مستوى الصندوق عن طريق النقل المؤقت لرصيد حساب الفوائض الذى لم يطرح بعد من الاشتراكات المقررة ؛ وفي عامي ١٩٦٠ و ١٩٦٣ اجريت زيادة في الصندوق عن طريق قيام الدول الاعضاء بدفع سلف اضافية مباشرة ؛ بيد أن الصندوق لم يتغير ، رغم ازدياد الميزانية أربعة أضعاف منذ عام ١٩٦٣ ، ولذلك لا يمثل الصندوق الان سوى ١٧ في المائة من النفقات . وهو يعتقد انه ينبغي للجنة المفاوضة أن تتناول المسألة رغم أنه لا يقلل من أهمية الفقرة ١ من مشروع القرار التي تدعو جميع الدول الاعضاء الى تسديد الاشتراكات على الفور .

وفيما يتعلق بحجم لجنة المفاوضة قال انه يرى انه ينبغي أن تكون اللجنة مفتوحة للبلدان التي ترغب في ايفاد مراقبين يشتركون في عملها دون ان يكون لهم حق التصويت .

وفي الختام حث اللجنة على اعتماد مشروع القرار A/C.5/L.1286 بصيغته المعدلة .

السيد بيت (نيوزيلندا) : قال ان المراقب المالي قد ارسل رسالة مؤرخة في ٢٠ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٥ الى حكومته ، وهو يفترض انه ارسلها أيضا الى الدول الاعضاء الاخرى الحائزة لسندات الامم المتحدة ، وفيها يشير الى المشاكل التي تواجهها المنظمة في تدفق النقد ، ويقترح ان تقبل الدول الاعضاء الحائزة للسندات طرح الاصل والفوائد المستحقة عليها في ١٥ كانون الثاني /يناير ١٩٧٦ مقابل الاشتراكات المقررة التي تقدمها الى الميزانية العادية . وأضاف ان حكومته تقبل هذا الاقتراح وهي واثقة من ان الحكومات المعنية الاخرى ستقبله أيضا .

وقال ان وفده يعتزم باعتباره احد مقدمي مشروع القرار A/C.5/L.1286 ، تقديم مقترحاته الى لجنة للمفاوضة في السنة التالية .

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) : قال ان وفده قد قدم تعديلين لمشروع القرار A/C.5/L.1286 بسبب قلقه للحالة المالية للامم المتحدة وحرصا على أن تضمن للجنة المفاوضة المقترحة ولاية واسعة تكفي لكي تتيح لها أن تنظر في المشاكل بصورة

(السيد سافرونتشوك ، اتحـــاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتيـــة)

كاملة وتقدم توصيات مقبولة . وأعرب عن تقديره لمقدمي المشروع لقبولهم تعديله الأول . بيد انه أعرب عن الأسف لعدم قبول التعديل الثاني لأنه يعتبره هاما جدا للبت في أسباب العجز المستمر ؛ وكل ما أراده هو أن يشدد على انه ينبغي للجنة المفاوضة أن تعالج المشكلة الرئيسية ، والا فستقـــع المنظمة في حلقة مفرغة . وانهى كلمته بقوله انه يسحب تعديله الثاني بالنظر الى رد فعل مقدمي المشروع ازاءه ، الا انه لا يستطيع ان يقبل مشروع القرار كما هو الآن ويعتزم الامتناع عن التصويـــت عليه .

وبناء على طلب ممثل سنغافورة جرى تصويت مسجل على مشروع القرار A/C.5/L.1286 بصيغته المعدلة.

المؤيـــدون : اثيوبيا ، الاردن ، اسبانيا ، استراليا ، اسرائيل ، افغانستان ، المانيـــا (جمهورية ـ الاتحادية) ، الامارات العربية المتحدة ، اندونيسيا ، اوروغواى ، اوغندا ، ايران ، ايرلندا ، ايطاليا ، باكستان ، البرازيل ، البرتغـــال ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بنما ، الدانمرك ، بيرو ، تايلند ، تشاد ، توغو ، تونس ، الجزائر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الدانمرك ، رواندا ، ساحـــل العاج ، سرى لانكا ، سنغافورا ، سوازيلندا ، سيراليون ، الســـودان ، شيلي ، غانا ، غيانا ، فرنسا ، فنلندا ، فولتا العليا ، قطر ، كنـــدا ، كوبا ، كولومبيا ، كينيا ، ماليزيا ، مدغشقـــر ، مصـــر ، المكسيك ، المملكـــة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، موزامبيـــق ، النرويج ، النمسا ، النيجر ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، الهند ، هولنـــدا ، الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، يوغوسلافيا ، اليونان .

المعارضـــون : لا أحد .

الممتنعـــون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، بلغاريا ، بنن ، بولنـــدا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بييلورسيا الاشتراكيـــة السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، رومانيا ، الكونغو ، منغوليا ، هنغاريا .

واعتمد مشروع القرار A/C.5/L.1286 بصيغته المعدلة ، بأغلبية ٦٥ صوتا مقابل لا شـــيء وامتناع ١١ عضوا عن التصويت .

السيد ولدى ـ اريخاى (اثيوبيا) : قال ان وفده قد صوت مؤيدا مشـــروع القـرار A/C.5/L.1286 رغم انه كان يفضل لو تنشأ لجنة المفاوضة على أساس خاص ويكون عدد أعضائها أقـل مما أوصى به ممثل باكستان . وأضاف ان تصويت وفده لا يعني انه يحكم مسبقا بأى حال على موقفـه من استنتاجات لجنة المفاوضة .

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٥